

الدورة الخامسة

لاهاي

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

تقرير عن طلب تقديم عطاءات تخص نظام المعاشات التقاعدية للقضاة*

عطاء لتأمين نظام المعاشات التقاعدية

١- أثناء اجتماع لجنة الميزانية والمالية الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٦، قامت المحكمة بإبلاغ اللجنة بأنها بصدد طلب تقديم عطاءات للظفر بمؤمن لنظام المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة، وأنها ستبلغ اللجنة بالنتيجة أثناء الدورة المقبلة للجنة.

٢- وتعاقدت المحكمة مع مؤسسة Ernst & Young لكي تخدمها فتتولى الممارسة المتصلة بالعطاءات وتساعد المحكمة على تحديد أنسب الحلول. وترد هذه الممارسة ونتائجها ملخصة في التقرير المرفق المقدم من مؤسسة Ernst & Young (انظر المرفق).

٣- وتجدر ملاحظة أن حلاً واحداً ورد يلي كافة الاشتراطات التي وضعتها المحكمة ألا وهي:

- ينبغي تأمين كافة المخاطر ولا ينبغي أن يكون هناك أي خطر تتحمله المحكمة؛
- ينبغي ربط تكاليف المعاش التقاعدي بسنوات الخدمة وتسديدها في شكل أقساط على أساس سنوي؛
- ضمان العائد من الاستثمارات؛
- ينبغي أن تستثمر أموال المعاشات ويدار نظامها من قبل خبراء؛
- تكون المشاركة الإدارية من جانب المحكمة ذاتها مشاركة بالحد الأدنى.

٤- والمقترح الآخر الجمل بيانه في التقرير يعرض حلاً جديداً يقوم على أساس مفهوم المشاركة في المخاطر، يعني أن المحكمة والمؤمن يتقاسمان المخاطر. وقد ترغب اللجنة في النظر في هذا الحل. بيد أنه مثلما يتبين من التقرير المرفق، لا يفي هذا الحل بالاشتراطات المذكورة عالياً وسيسفر عن أنشطة إدارية إضافية تضطلع بها المحكمة وهذا من شأنه أن يرتب بلا شك متطلبات إضافية من الموارد.

٥- ويتضمن التقرير تحليلاً مفصلاً لمزايا وعيوب كل حل يقدم إلى اللجنة لإنعام النظر فيه.

* صدر هذا التقرير سابقاً بوصفه الوثيقة ICC-ASP/5/CBF.2/5.

الحد في مستوى المعاش التقاعدي عند نسبة ١٢ر٥ أو ١٦ر٥ من مستوى الأجر النهائي

٦- في الفقرة ٦٥ من تقريرها ICC-ASP/5/1، طلبت اللجنة من المسجل أن يقدم تقريراً يتضمن مقارنة لنظام المعاشات التقاعدية الحالي مع خيار تحديد مستوى المعاش التقاعدي للقضاة عند نسبة 12,5 أو 16,5 من الأجر من مستوى الأجر النهائي. وترد هذه المقارنة في الجدول ١ أدناه.

الجدول ١: خيارات تتعلق بمستوى المعاشات التقاعدية للقضاة (باليورو)

المرتب السنوي	المعاش التقاعدي السنوي المستحق	متوسط التكلفة السنوية التقديرية التي تتحملها المحكمة، بصدد المعاشات التقاعدية، وتغطية حالات الوفاة والعجز بحسب القاضي الواحد	متوسط التكلفة السنوية التقديرية التي تتحملها المحكمة بصدد المعاشات التقاعدية وتغطية حالي الوفاة والعجز بالنسبة لـ ١٨ قاضياً
١٨٠.٠٠٠	٩٠.٠٠٠	١٥٥ ٥٦٠ ^(١)	٢ ٨٠٠ ٠٠٠
١٨٠.٠٠٠	٢٢.٠٠٠	٣٨ ٨٩٠	٧٠٠.٠٠٠
١٨٠.٠٠٠	٢٩ ٧٠٠	٥١ ٣٣٣	٩٢٤.٠٠٠

٧- وتود المحكمة أن تسترعي انتباه اللجنة إلى قرار جمعية الدول الأطراف القائل بأن قضاة المحكمة الجنائية الدولية يحق لهم الحصول على معاش تقاعدي مماثل للمعاش التقاعدي الساري على قضاة محكمة العدل الدولية^(٢) ووفقاً لنظام المعاشات التقاعدية للمحكمة الجنائية الدولية، ينبغي تحديد المعاش التقاعدي للقاضي باعتباره يساوي نصف مرتبه السنوي. بناء على ذلك، فإن خفض مستوى المعاش التقاعدي لقضاة المحكمة الجنائية الدولية إلى 12,5 أو 16,5 في المائة من المرتب السنوي من شأنه ألا يتفق مع نظام المعاشات التقاعدية لمحكمة العدل الدولية.

(١) استناداً إلى التقديرات المتعلقة بالأقساط التأمينية التي يتضمنها تقرير مؤسسة Ernst & Young المؤرخ ٢٥

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

(٢) الميزانية المتعلقة بالفترة المالية الأولى للمحكمة، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي

للمحكمة الجنائية الدولية، الدولة الأولى، نيويورك، ٣-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة)، ICC-ASP/1/3، الجزء الثالث، المرفق السادس، الفقرة ٥.

إتاحة خيار إسهام القضاة مباشرة في المعاشات التقاعدية

٨- طلبت اللجنة من المسجل أيضاً أن يدرج في تقريره ما يراه بخصوص إمكانيات السماح للقضاة بأن يسهموا مساهمة مباشرة في صندوق يختارونه هم. ويتناول التقرير المقدم من مؤسسة Ernst & Young إمكانية اختيار القضاة تلقي معاشهم التقاعدي في شكل مبلغ إجمالي عند نهاية مدة خدمة القاضي. على أن هذا الخيار لن يسفر عن أي وفر بالنسبة للمحكمة حيث سيتوجب دفع الأقساط بكاملها للمؤمن قبيل إنهاء القاضي لخدمته لدى المحكمة.

٩- ونظرت المحكمة في الخيار المتمثل في بذل مساهمات مباشرة للقضاة أثناء مدة خدمتهم كما تقترح ذلك اللجنة في الفقرة ٦٥ من تقريرها الآنف الذكر. على أن المعاش التقاعدي، بحكم تعريفه وطبيعته، يراد به توفير استحقاقات ملائمة بعد الخدمة للقضاة الذين توفرت فيهم معايير الأهلية المطلوبة المتصلة بسن التقاعد وفترة الخدمة.^(٣) وهذا يقوم على مبدأ أن المعاش المستحق يحفظ مستوى معيشياً معيناً بوصفه دخلاً بديلاً. وتعتقد المحكمة أن هذا الحل سيقصر على نقل المخاطر والتكاليف الإدارية لتحملها المحكمة بدلاً من أن يتحملها المؤمن. وهكذا فإن المحكمة ترتئي تناقضات وعدد من الصعوبات يرد بيان بعضها مجملًا فيما يلي:

- (أ) تلقي القاضي لمرتب سنوي ومساهمات في المعاش من المحكمة في وقت واحد؛
- (ب) لا يحق للقاضي معاش تعاقدي إلا إذا أكمل ثلاث سنوات من الخدمة ولكن استحقاق المعاش يبدأ اعتباراً من تاريخ تعيينه. ودفع مساهمات منذ البداية يعني أن القاضي سيتلقى مساهمات تقاعدية لم يكتسبها بعد. ومن ناحية أخرى، إذا ما أجل الدفع لغاية انتهاء السنة الثالثة، فقد يتعين على المحكمة أن تنشئ وتشغل صندوقاً بالمبالغ المستحقة التي لم تسدد؛
- (ج) لا تكون المحكمة مؤمنة فيما يخص حالي عجز أو وفاة القضاة؛
- (د) وفي غياب مؤمن، تكون المحكمة مسؤولة عن حساب القيم الاكتوارية للمعاشات التقاعدية للقضاة ليس فقط على أسس سنوي بل على أساس متواصل رهنا بالتغيرات التي تشهدها الأسواق والتغيرات في الأحوال الشخصية للقضاة؛
- (هـ) ومن خلال دفع أقساط سنوية لمؤمن، يضمن هذا الأخير معدل عائد أدنى يتأتى من استثمار تلك الأموال وهو عائد يسد للمحكمة. ومن خلال دفع هذه الأقساط مباشرة إلى القاضي فإن المسؤولية عن العائد المتأتي من الاستثمار تنقل إلى القضاة.

١٠- وبالنظر إلى ما تقدم، فإن السماح للقضاة بدفع مساهماتهم التقاعدية مباشرة لصندوق يختارونه هم يثير مشاكل إضافية ولا يبدو أنه يتيح أفضل الحلول.

(٣) يسدد الاستحقاق للقاضي الذي يكمل مدة تسع سنوات كاملة مع تخفيض تناسبي يجري بحق القاضي الذي لا

يكمل المدة. انظر المرفق بالقرر ICC-ASP/3/Res.3، التذييل ٢، المادة ١.

المرفق

تقرير أعدته مؤسسة Ernst & Young Actuarissen BV مقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية
بشأن خطة للمعاشات التقاعدية خاصة بقضاة المحكمة

المحتويات

الصفحة		
٦	مقدمة	١
٧	العملية	٢
٧	المرحلة ١	١-٢
٨	النتائج	١-١-٢
٨	المرحلة ٢	٢-٢
٨	العملية	١-٢-٢
٩	العروض المقدمة	٣
٩	ملخص لعرض Allianz	١-٣
١٠	ملخص عرض Generali	٢-٣
١١	مقارنة العروض	٣-٣
١١	تصور المخاطر	١-٣-٣
١٢	التكاليف	٢-٣-٣
١٤	خلاصة	٤

١ - مقدمة

تتولى المحكمة الجنائية الدولية، ويشار إليها أدناه بـ "المحكمة"، تشغيل نظامين للمعاشات التقاعدية، أحدهما خاص بالموظفين والآخر خاص بالقضاة. أما الخطة الخاصة بالموظفين هي مؤمنة بمقتضى الصندوق المشترك لمعاشات موظفي الأمم المتحدة. وأما الخطة الخاصة بالقضاة فهي غير مؤمنة حالياً ولكن تمويلها يجري من خلال نظام للمعاشات التقاعدية يقوم على دفع الاستحقاقات أولاً بأول بدار ذاتياً.

وانتهت المحكمة إلى أن المخاطر التي تحف بنظام المعاشات القائم على أساس الدفع أولاً بأول والذي يدار ذاتياً بالنسبة للقضاة مخاطر أكبر من أن تتحملها المحكمة ذاتها. وهي ترى في هذا النظام نوعين أساسيين من المخاطر هما:

• المخاطر التأمينية؛

• المخاطر الاستثمارية.

إن المحكمة تعتمد الاعتماد على مصادر خارجية تحمّل هذه المخاطر وقد طلبت مساعدة مؤسسة Ernst & Young Actuarissen BV (EYE) لتختار طرفاً يمكن أن يزود المحكمة بالخدمات المبينة أسفله.

الحالة الراهنة

نظام المعاشات

- تطبق المحكمة نظام الدفع أولاً بأول حيث إنه ليس هناك أي تمويل خارجي. والمعاشات التقاعدية تدار ذاتياً وجميع المخاطر تتحملها المحكمة.
- عمدت المحكمة إلى حجز تغطية تتناول تكاليف استحقاقات المعاشات في السنوات السابقة بالاستناد إلى تقدير إجمالي لتكاليف هذه الاستحقاقات.

مجموعة القضاة

- تتألف المجموعة العاملة من القضاة عادة من ١٨ قاضياً.
- هناك حالياً ٣ مشاركين غير عاملين.
- ويجري انتخاب القضاة مرة كل ثلاث سنوات يقع خلالها انتخاب ستة قضاة على انفصال وستة قضاة جدد.

الحالة المرغوب فيها

- تحبذ المحكمة حل "الكل في بوتقة واحدة"، وهذا يعني أن الطرف نفسه سيتولى التصدي لما يلي:
- تأمين مخاطر خطة المعاشات التقاعدية (الوفيات، البقاء على قيد الحياة والعجز).
- استثمار الأموال المخصصة (بضمانات استثمارية أو بدون هذه الضمانات)؛ و
- إدارة خطة المعاشات التقاعدية.

٢- العملية

طلبت المحكمة من مؤسسة Ernst & Young Actuarissen أن تظطلع بتحقيق شامل للتأكد مما إذا كان سمسرة التأمين والسماسرة الوطنيون والدوليون هم على استعداد لتأمين خطة المعاشات التقاعدية للقضاة (المرحلة ١). واستناداً إلى الاستنتاجات التي خلص إليها هذا التحقيق، سيطلب من الأطراف تقديم مقترح لإدارة وتأمين خطة لمعاشات القضاة وإجراء الاستثمارات المتصلة بما (المرحلة ٢).

١-٢ المرحلة ١

في هذه المرحلة، دعت المحكمة عشرة أطراف لتقييم خطة المعاشات التقاعدية التي وضعتها المحكمة والخاصة بالقضاة ولبيان ما إذا كانت لديهم الرغبة والقدرة على تقديم عرض خطي ضمن الإطار الزمني المحدد. ويمكن تقسيم الأطراف المدعوة إلى مجموعات ثلاث هي: السماسرة والمؤمنون الوطنيون والمؤمنون الدوليون.

وقد دعيت الأطراف التالي ذكرها:

المؤمنون الوطنيون:

- AEGON NV
- Delta LLOYD (Aviva PLC)
- Nationale-Nederlanden (ING Group)

المؤمنون الدوليون:

- Generali
- Allianz AG
- Prudential plc
- Axa Group

السماسرة:

- AON
- Van Breda – Groep
- Van Hal Aanstoot, makelaars in Assurantiën

٢-١-١ النتائج

المؤتمنون الوطنيون

خلال المرحلة ١، أبدى المؤتمنون الوطنيون الثلاثة جميعهم رغبتهم في تقديم عروض تتعلق بخطة للمعاشات التعاقدية خاصة بقضاة المحكمة.

المؤتمنون الدوليون

- أبدت كل من Allianz و Generali رغبتهما في تقديم عرض وقد فعلا ذلك وسيرد وصف عرضيهما في جزء لاحق من هذا التقرير؛
- وبينت Axa Group أن خطة المعاشات التعاقدية للمحكمة من شأنها أن تخلق ضغوطاً قوية على إدارتها وأنه يتعذر عليها تقديم عرض؛
- ولم يرد أي رد من Prudential.

السماسة

- بينت كل من Van Breda – Groep و AON أنهما في مركز يتيح لهما مساعدة المحكمة على العثور على طرف يؤمن ويدير ويستثمر خطة المعاشات التعاقدية لقضاة المحكمة. بيد أن كلا الطرفين عرضا أداء نفس الخدمات بالضبط التي تؤديها حالياً مؤسسة Ernst & Young و Actuarissen BV ولذلك لم يطلب منها تقديم أي عرض؛
- وبينت مؤسسة Van Hal Aanstoot أنها ليست في مركز يسمح لها بتقديم أي عرض.

٢-٢ المرحلة ٢

في المرحلة ٢، طُلب من الأطراف التي بينت أن بوسعها تقديم عرض إلى أن تفعل ذلك.

٢-٢-١ العملية

أثناء المرحلة ٢، بينت كل من AEGON, Delta Loyd و Nationale-Nederlanden أن باستطاعتها تقديم عرض في خاتمة المطاف.

١ بحث كل من Delta Loyd و Nationale-Nederlanden الطلب المتعلق بتقديم عرض بحثاً موسعاً وخلصنا إلى أن السمات الإدارية الخاصة التي تتسم بها خطة المعاشات التعاقدية للمحكمة من شأنها أن توجد ضغوطاً كبيرة على إدارتها؛

٢ وبينت AEGON أن الوقت القصير نسبياً المسموح به لإعداد العرض بالإضافة إلى الاحتياجات التخصصية للمحكمة يجعلان من المستحيل على هذه المؤسسة تقديم عرض مناسب؛

٣ وبعد أن بينت AEGON أنه لن يتيسر لها تقديم عرض، طلب من Achmea أن تقدم عرضاً هي الأخرى. وقد تلقينا عرضها بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦. واستناداً إلى هذا العرض، ليس بإمكان Achmea الوفاء بمتطلبات المحكمة. وقد سعت لتكييف نظام المعاشات التقاعدية للقضاة وفقاً لمتطلبات إدارتها الهولندية. وتركت جانباً الأجزاء الصعبة من خطة المعاشات (على سبيل المثال الحد الأدنى فيما يتصل بالمعاش التقاعدي للأزواج ومختلف الفئات العمرية للمعاش). ولم تجب Achmea على جميع الأسئلة التي أضفناها إلى طلبنا.

وأجرت EYA اتصالات كثيفة مع Nationale-Nederlanden و Delta Loyd بغرض العثور على طريقة لتمكين الطرفين من تقديم عروض. بيد أن هذا أفضى إلى سيناريو يجعل خطة المعاشات التقاعدية للقضاة بحاجة إلى تغيير كبير. وبما أن هذا ليس هو قصد هذا المشروع، قررنا وقف العمل المتعلق بالعرض مع هذين الطرفين.

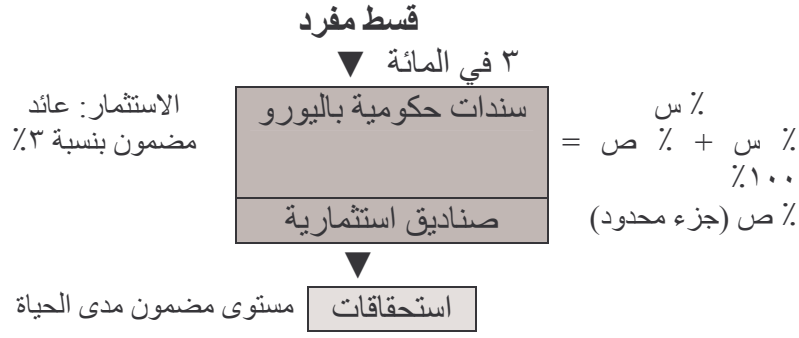
قامت كل من Allianz و Generali بتقديم عروض.

٣- العروض المقدمة

تلقينا عرضين ملائمين اثنين أحدهما من Allianz والآخر من Generali . استخدم العرضان الواردان نهجاً مختلفة تستند إلى أنواع مختلفة من المنتجات وتقاسم المخاطر لذلك هي عصية على المقارنة. ويرد أدناه ملخص قصير للعناصر الأساسية لكل مقترح، تليه مقارنة بين كلا الطرفين من زاويتي التكاليف والمخاطر.

١-٣ ملخص لعرض Allianz

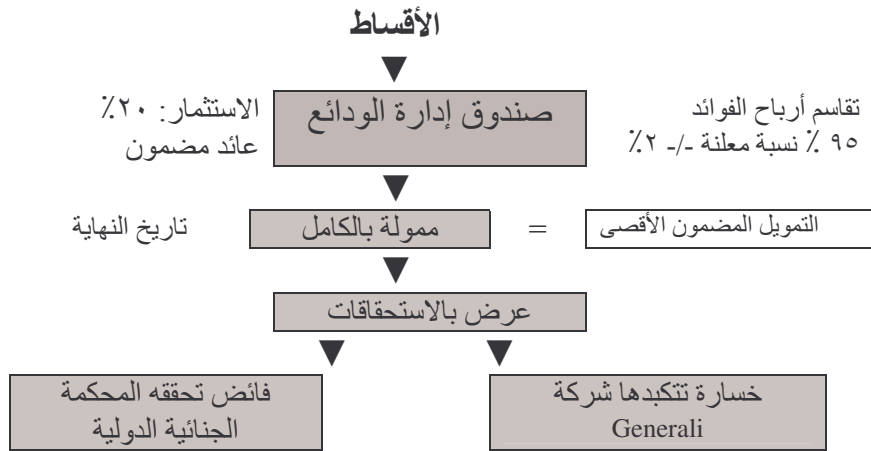
- تعرض Allianz تأمين الخطة المتعلقة بالقضاة بوصفها خطة معاشات (هولندية) تقليدية.
- تسدد المحكمة أقساطاً سنوية من المعاش، وتضمن Allianz تسديد كافة المعاشات المؤمنة المتصلة بتلك الأقساط؛
- إذا ما كان العائد على الاستثمارات يزيد على 3,3 في المائة يعاد الفائض إلى المحكمة.
- تتمثل التكاليف الإدارية في ٧ في المائة من الأقساط السنوية.
- تعرض Allianz حلاً جديداً. فللشركة خبرة محدودة بالاتصالات الدولية وبالمنتجات القائمة على المستحقات – المحددة (مثل خطة المعاشات التعاقدية الخاصة بالمحكمة).
- وبينت Allianz أنها ستكون على استعداد لتتيح للقضاة خياراً فردياً في التنازل عن الضمانات. لذلك، من شأن القضاة أن يأخذوا "بخيار عدم قبول" بنظام الاستحقاقات المحددة ويلجأوا إلى "خيار قبول" نظام المساهمات المحددة. وميزة هذا النظام بالنسبة لآحاد القضاة هي أن المال قابل للتحويل. أما عيبه فهو أن كل الأرباح المحتملة من شأنها أن تذهب إلى القاضي بدلاً من أن تذهب إلى المحكمة ويتحمل القاضي المخاطر بنفسه.



٢-٣ ملخص عرض Generali

تعرض شركة Generali حلاً توفر فيه للمحكمة ضمانتين رئيسيتين هما:

- ١- قيام شركة Generali، في بداية خدمة القاضي، بتحديد تكلفة قصوى لشراء معاش تقاعدي بمبلغ معين، رهناً بشروط السوق وبعمر القاضي وجنسه.
 - ٢- توثي الأموال المستثمرة عائداً ثابتاً أدنى (حالياً ٢ في المائة). وهذا العائد يمكن أن يحدد سنوياً أو مرة كل سنتين أو مرة كل ثلاث سنوات.
- تعرض شركة Generali حلاً ثابتاً؛
 - تعتمد التكلفة الحقيقية للمعاش التقاعدي على العوائد الاستثمارية؛
 - لا تتم تغطية المخاطر القصيرة الأجل (حالي الوفاة والعجز)، مما يعني أن شركة Generali لم تتقيد بشروط الطلب المتعلق بتقديم عروض؛
 - يتيح الحل المعروض مرونة أكبر ولكنه ينطوي على خطر أكبر بالنسبة للمحكمة؛
 - يكون ضمان الفائدة المعروض أدنى من ضمان الفائدة الذي تعرضه شركة Allianz.

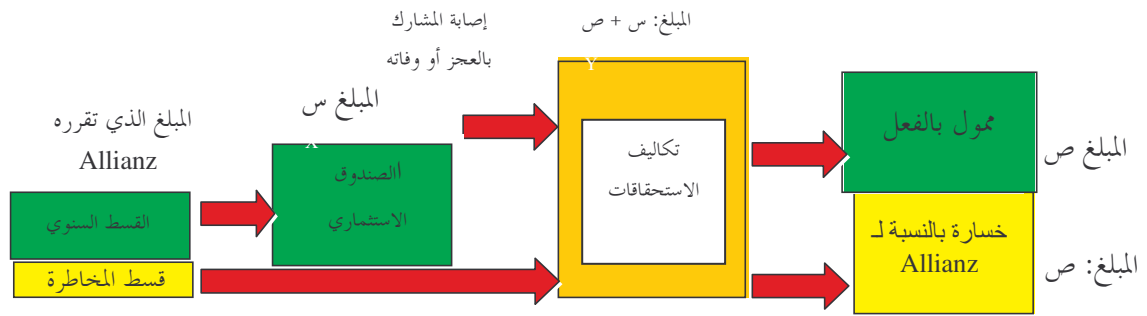


٣-٣ مقارنة العروض

١-٣-٣ تصور المخاطر

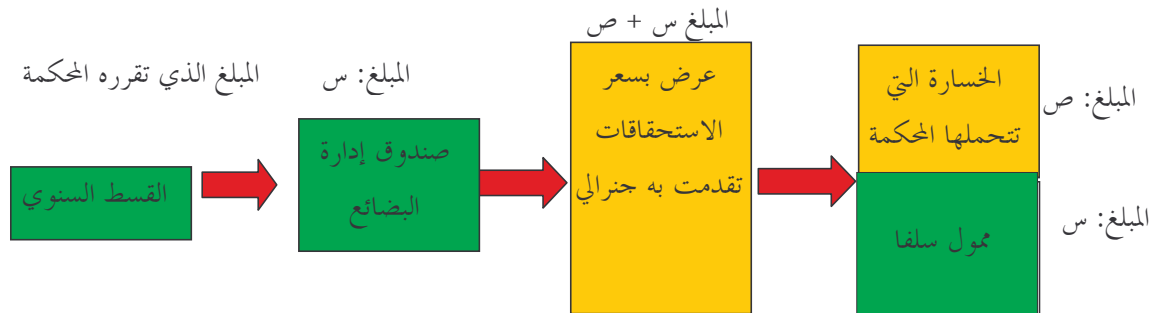
بموجب الحل الذي تقترحه شركة Allianz، تغطي كافة المخاطر القصيرة الأجل والطويلة الأجل من جانب المؤمن وتقوم المحكمة بدفع قسط عن هذا التأمين. أما شركة Generali فهي تقترح إطاراً مختلفاً. هي لا تؤمن المخاطر. وفي المثال الوارد أدناه نوضح كيف تتم تغطية المخاطر من قبل الطرفين.

:Allianz



باختيار Allianz تقوم المحكمة بتسديد الأقساط السنوية التي تنطوي في جانب منها على قسط المخاطرة وفي جانب آخر قسط الاستثمار. وقسط الاستثمار يستخدم لتمويل المعاش التقاعدي عند سن التقاعد في حين أن قسط المخاطرة يراد به تمويل المخاطر القصيرة الأجل. هذا يعني أنه إذا ما توفي القاضي أو أصيب بعجز فإن شركة Allianz تقوم بدفع الفارق ما بين المبالغ المدفوعة بالفعل وتكلفة الاستحقاقات.

:Generali



تقوم المحكمة بدفع قسط سنوي لشركة Generali. وهذا القسط يستثمر في صندوق لإدارة الودائع. وحين يتوفى المشارك أو يصاب بعجز تقوم شركة Generali باعطاء سعر للاستحقاقات. ولا يجوز أن يكون هذا السعر أعلى من مستوى التمويل الأقصى الذي يحدد في بداية خدمة القاضي. ومستوى التمويل الأقصى هذا يمول أثناء فترة خدمة القاضي بالاعتماد على مستوى قسط معين وتقوم المحكمة بتحديد العائد الاستثماري المتوقع. وإذا حدثت الوفاة أو حدث العجز قبل أن يتم القاضي مدة تعيينه، يكون على المحكمة دفع الفارق ما بين المبلغ المسدد بالفعل والمبلغ الذي تعلن عنه Generali. وللمحكمة أن تختار كيفية تمويل هذا الفارق إما عن طريق قسط مفرد أو طوال عدد من السنين. في هذا العرض تتصرف المحكمة وكأنها هي المؤمّنة على نفسها بنفسها، ويمكن تغطية حالات النقص التي تحدث في المعاش التقاعدي لهذا أو ذاك من القضاة بالاعتماد على المكاسب (التي يتوقع) أن تتحقق من وراء المعاشات التعاقدية للقضاة.

٢-٣-٣ التكاليف

نميز بين أنواع ثلاثة من التكاليف التي تتكبدها المحكمة:

١- تكلفة المعاش المستحق؛

٢- تكلفة المخاطر التأمينية؛

٣- وتكاليف الإدارة والاستثمار.

تكلفة المعاش المستحق

لا يمكن أن تقارن تكلفة المعاش المستحق بين الطرفين الاثنین. وهذا راجع إلى حقيقة أن شركة Generali لا تعطي سعراً لتكاليف الاستحقاقات بل تكلفة قصوى مضمونة فقط.

- تقترح شركة Generali سعراً للاستحقاقات في تاريخ المعاش ويكون السعر قائماً على أساس شروط السوق في تاريخ المعاش. هم يضمنون أن ذلك السعر سيكون أقل من مستوى التمويل الأقصى. والمحكمة مدعوة أيضاً إلى طلب سعر للاستحقاقات من أي مؤمن آخر إن كانت راغبة في ذلك وبذلك تضمن أنها ستحصل على أفضل سعر؛
- وبما أن شركة Allianz تعرض ضماناً يكون سعر الاستحقاقات معلوماً مقدماً ويمكن للمحكمة أن تدرجه في الميزانية بسهولة.

وعموماً يمكن للمرء أن يقول إنه إذا كان سعر الفائدة في الأسواق المالية هو دون ٣ في المائة فإن شركة Allianz ستعرض سعراً أفضل لأنهم يضمنون على الدوام فائدة بمقدار ٣ في المائة. وإذا كان سعر الفائدة في الأسواق المالية يزيد على ٣ في المائة، فالأمر سيتوقف على عوامل مختلفة من قبيل تحميل التكلفة وجداول الوفيات وما إلى ذلك. بيد أن المحكمة، في تعاملها مع Generali تتاح لها فرصة الاختيار لأفضل صفقة تبرم مع مؤمنين مختلفين. ويتضمن التذييل مقارنة لمستوى التمويل الأقصى الذي تعرضه شركة Generali بالمبلغ التقديري عند تاريخ المعاش الممكن الحصول عليه بالتعامل مع شركة Allianz.

تكلفة التأمين على المخاطر

بما أن شركة Generali لا تعرض تأمينات على المخاطر فليس من الممكن المقارنة بين الطرفين في هذه النقطة.

تكاليف الإدارة والاستثمار

استناداً إلى هيكل التكاليف كما يحدده طرفا العطاء أجرينا تقديراً للتكاليف الأولية والتكاليف السنوية التي تتكبد بالتعامل مع كلا الطرفين. والطرفان يستخدمان طرقاً مختلفة لحساب التكاليف. فشرية Generali تعرض تكاليف سنوية ثابتة على حين تحسب شركة Allianz تحسب التكلفة كنسبة مئوية من القسط. وفي المثال المدرج أدناه لم نأخذ بعين الاعتبار التكاليف الداخلية التي ستكبدتها المحكمة في تعاملها مع كلا الطرفين.

٤٪
٢ ٠٠٠ ٠٠٠
٦ ٥٠٠ ٠٠٠

أمثلة على التكلفة:
الافتراضات
عائد الاستثمار
قسط سنوي
دفع مبلغ جزائي أولي

Generali		Allianz		التكلفة
التقديرية	التعاقدية	التقديرية	التعاقدية	
٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	١٩٥ ٠٠٠	٣٪ من المبلغ الجزائي	التكلفة الأولية
١٧ ٠٠٠	٥٪ من العائد على الاستثمار	٢٥ ٥٠٠	٠.٣٪ من الأموال المستثمرة	تكلفة الاستثمار السنوي*
٧٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	١٤٠ ٠٠٠	٧٪ من الأقساط	تكلفة الإدارة السنوية
٨٧ ٠٠٠		١٦٥ ٥٠٠		مجموع التكلفة السنوية
* محسوبة على أساس رأس مال قدره ٦ ٥٠٠ ٠٠٠ + ٢ ٠٠٠ ٠٠٠				

ثم إن تكاليف خطة المعاشات التقاعدية لا تقتصر على التكاليف التي يحملها المؤمن. وسيلزم، في التعامل مع الطرفين، أن تشترك المحكمة اشتراكاً نشطاً في خطة المعاشات التقاعدية. وسيتعين أن تضطلع المحكمة ببعض المهام التي تشمل ما يلي:

- الاتصال بالمؤمن فيما يتعلق بالتغيرات التي تطرأ على صعيد مجموعة القضاة بأكملها؛
- الاستعداد للرد على الأسئلة التي يطرحها القضاة.

وإذا ما قررت المحكمة أن تقبل عرض شركة Generali سيكون هناك عدد من المهام التي ستضاف والتي تشمل:

- الانخراط في عملية وضع مستويات الاشتراكات ودرجات تحمل المخاطر؛
- الاشتراك في تعديل مستويات المساهمات إذا ما توفي القاضي أو أصيب بعجز؛
- والاشتراك في طلب عروض الأسعار من شتى المؤمنین في تاريخ المعاش.

وبالمقارنة لتكلفة الإضافات التأمينية من مختلف أصحاب العطاءات، نشير على المحكمة بأن تأخذ بعين الاعتبار الموارد الإضافية التي ستلزم لتشغيل خطة المعاشات التقاعدية. ولهذا السبب، فإن المحكمة بحاجة إلى تقييم الوقت الذي ستحتاجه لأداء المهام المتوقعه وتحديد التكاليف التي تنطوي عليها.

ولأن العرض الذي تقدمت به شركة Generali يفترض اشتراك المحكمة، عندما نتوقع أن تكون التكلفة الداخلية التي تتكبدها المحكمة أعلى في التعامل مع هذه الشركة مما هو الحال مع شركة Allianz. من ناحية أخرى تكون التكاليف الإدارية المترتبة على التعامل مع Allianz أعلى.

٤ - خلاصة

العملية

- خلال المرحلة الأولى من عملية التحقيق التي قمنا بها توجهننا بالسؤال إلى سبعة مؤمنین وثلاثة سماسرة للاستفسار عما إذا كان باستطاعتهم تقديم عروض بشأن خطة المعاشات التقاعدية للقضاة. وقد أجاب بالإيجاب خمسة من المؤمنین وسمساران إثنان؛
- ولأن السماسرة عرضوا الخدمات نفسها بالضبط التي سبق أن عرضتها شركة EYA ، لم يطلب منهم أن يقدموا عروضاً؛
- وبحكم أن خطة معاشات قضاة المحكمة هي خطة غير مألوفة بالنسبة للسوق الهولندية، فإن المؤمنین الهولنديين على المعاشات التقاعدية التالي ذكرهم وهم Delta Lloyd و Nationale-Nederlanden و AEGON تعذر عليهم تقديم عروض.

العروض المقدمة

- تعرض شركة Allianz حل الكل في تأمين واحد يقوم بموجبه المؤمن بتنفيذ خطة المعاشات وتغطية كافة المخاطر. وتكون مشاركة المحكمة محدودة. وأي عائد على الاستثمار يزيد على ٣ر٣ في المائة يعاد إلى المحكمة.

- وتعرض شركة Generali حلاً يقوم بموجبه المؤمن بضمان حد أقصى فيما يتعلق بالمخاطر التي تتحملها المحكمة وعائد أدنى على الاستثمار. وبوسع المحكمة أن تقرر كيف تمول المعاشات التقاعدية ضمن هذه الحدود. المخاطر القصيرة الأجل المتمثلة في الوفاة وفي العجز ليست مؤمنة؛ ويتوقع أن تقوم المحكمة بتغطية الخسائر المتكبدة بسبب الوفاة والعجز بالاعتماد على الأرباح التي تتحقق مستقبلاً أو التي تحققت في الماضي. وبينت شركة Generali أنها تتوقع أن يكون هذا الحل مفيداً للمحكمة في الأجل الطويل.
- واستناداً إلى العرض المقدم من Achmea يتعذر على هذه الشركة تلبية الشروط التي وضعتها المحكمة.

التذييل ١ - مقارنة العروض

Generali	Allianz	
مدة مفتوحة مقرونة بشرط لإنهاء العقد بالنسبة لكلا الطرفين. وتستغرق تصفية المبلغ المحدد مدة تصل إلى ٢٤ شهراً.	خمس سنوات	مدة العقد
		المخاطر
يُضمن مستوى تمويل أقصى	المعاشات التي تدفع أقساطها مضمونة	المعاش التقاعدي
هناك مخاطر تتحملها المحكمة، مستوى تمويل أقصى مضمون	مضمون بتسديد قسط التأمين على المخاطر	معاش الباقيين على قيد الحياة قبل تاريخ المعاش التقاعدي
هناك مخاطر تتحملها المحكمة، ومبلغ تمويل أقصى مضمون	تضمنه مدفوعات قسط التأمين على المخاطر	المعاش التقاعدي للباقيين على قيد الحياة بعد تاريخ المعاش التقاعدي
مخاطر تتحملها المحكمة، مستوى التمويل الأقصى مضمون	مضمون بتسديد قسط التأمين على المخاطر	المعاش التقاعدي في حالة العجز
		التمويل والتكلفة
أقساط منتظمة أو مبالغ مخصصة. يمكن للمحكمة أن تبت في مستوى القسط	أقساط مفردة تتصل بالمعاش التقاعدي، المعاش التقاعدي للباقيين على قيد الحياة، والمعاش التقاعدي في حالة الإعاقة وفي حالة وجود أيتام بالتجديد السنوي لأقساط التأمين على المخاطر	التمويل
تستخدم لغرض مستوى التمويل الأقصى. جدول الوفيات للمملكة المتحدة، "السلسلة ٩٢" دون تصويبات عمرية	المعاش التقاعدي: GBM/V 8085 -/٥- ٦-٣٪. معاش الباقيين على قيد الحياة، معاش الأيتام GBM/V 9095 0/0، سند لمدة عشرة أعوام -/٥- ٢٥.٠٪، معاش في حالة العجز ٦٪ من القسط	التعريفات
النسبة المئوية المضمونة للفائدة يمكن تحديثها سنوياً (٢٪ لعام ٢٠٠٦).	٣٪ (الاستحقاقات مضمونة)	الفائدة المضمونة (المعاش التقاعدي)
مستوى التمويل الأقصى المضمون	٣٪ من المبلغ الإجمالي الخرافي	التكلفة الأولية
٥٠٠٠٠ يورو	٧٪ من الأقساط المفردة والأقساط التأمينية على المخاطر	تكاليف الإدارة السنوية
٧٠٠٠٠ يورو	رسم إدارة مقابل استثمار السندات يبلغ ٠.٣ في المائة	تكلفة الاستثمار
رسم إدارة مقابل الاستثمارات يبلغ ٥٪ من العائد الاستثماري	ليس هناك حكم في بالتقاسم.	تقاسم الأرباح
كل المكاسب الفنية والمتأية من الفوائد والخسائر تؤول إلى المحكمة. ٩٥٪ من العائد على الاستثمار الزائد على العائد المضمون يؤول إلى المحكمة	ما زاد على سعر الفائدة البالغ ٣.٣ في المائة يؤول إلى المحكمة	
	للقضاة خيار نقل صافي الاحتياطي إلى مؤمن جديد أو بقاء قيمة المعاش لدى Allianz	الشروط عند إنهاء الخدمة بعد مدة العقد
لا يتضمن العرض خيار المساهمة المحددة. وفي الإمكان البحث عن مؤمن آخر لدى انقضاء المدة.	خيار فردي بعدم القبول متاح في أي وقت	عدم القبول بالاستحقاقات المحددة وقبول المشاركة المحددة
سندات	خيار محدود وهو بالأساس متمثل في سندات حكومية	الخيارات الاستثمارية المتصلة بالاستحقاقات المحددة
لا يتضمن العرض خيار المساهمة المحددة	هناك العديد من الصناديق المتنوعة	الخيارات الاستثمارية المتصلة بالمساهمة المحددة
المؤمن الدولي الذي يتخذ من جيرنسي قاعدة له مع سنوات خبرة بالمدفوعات الدولية للمعاشات.	عن طريق الشبكة العالمية التابعة لـ Allianz و AGF	المدفوعات الدولية للمعاشات

التذييل ٢ - مقارنة في تاريخ استحقاق المعاش

الفارق	حد التمويل الأقصى لدى Generali	القيمة في تاريخ استحقاق المعاش لدى Allianz	استحقاق نهاية مدة الخدمة	القاضي
%٣١-	١ ١٠٤ ٨٤٧	٧٦٠ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠	١
%٣٤-	١ ٢٥٢ ٧٩٨	٨٢٩ ٠٠٠	٥٢ ٥٠٠	٢
%٢٥-	٢ ٠٣٩ ٢٩٩	١ ٥٢٠ ٠٠٠	٨٠ ٨٠٠	٣
%٤١-	١ ٣٨٥ ٠٤٤	٥١٨ ٠٠٠	٥٢ ٥٠٠	٤
%٣٦-	١ ١١٨ ٨٧٨	٧١٤ ٠٠٠	٥٢ ٥٠٠	٥
%٣٣	١ ٢٠٧ ١٣٤	٨٠٧ ٠٠٠	٥٥ ٠٠٠	٦
%٤٢-	٢ ١٣٢ ١٦٣	١ ٢٣٩ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠	٧
%٢٨-	١ ٥٤٣ ١٧٥	١ ١١٩ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	٨
%٤٠-	٢ ٢٢٩ ٤٦٦	١ ٣٤٣ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠	٩
%٣٦-	١ ٢٣٨ ٩٦٨	١ ٤٣١ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠	١٠
%٣٩-	١ ٢٧٦ ٠٧٣	٧٨٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	١١
%٣٤-	١ ٢٢٠ ٤٢٢	٨٠١ ٠٠٠	٥٥ ٠٠٠	١٢
%٣١-	١ ١٢٧ ٣٥٠	٧٧٤ ٠٠٠	٥٠ ٨٠٠	١٣
%٣٢-	١ ٢٠٨ ٤٨١	٨٢٣ ٠٠٠	٥٠ ٨٠٠	١٤
% - صفر	صفر	صفر	صفر	١٥
%٤٣-	٢ ٠٦١ ١٠١	١ ١٦٩ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠	١٦
%٢٩-	٢ ١٠٧ ٦٤٩	١ ٤٩١ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	١٧
%٣٤-	٢ ٣٤٠ ٨٢٩	١ ٥٤٥ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠	١٨
%٣١-	٢ ٤٢٠ ٩٠٧	١ ٦٧٥ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠	١٩